حتمية التقاضي الإلكتروني في ظل عصرنة قطاع العدالة إستجابة لتحديات الظروف الراهنة.

The inevitability of electronic litigation in light of the modernization of the justice sector in response to the challenges of the current circumstances.

مصطفى قيصر(*)
جامعة عين تموشنت، الجزائر
kaissar.mustapha@univ-temouchent.edu.dz
مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة الدول المغاربية.
زيغم محاسن ابتسام
جامعة عين تموشنت، الجزائر
مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة الدول المغاربية.
zighem.mahassine@hotmail.com

****

ملخص:

إن التطـور التكنولـوجي والثـورة الرقميـة التي يعيشها العالم أثرت على كافة مجالات الحياة بما فيها المنظومة القضائية، من خلال ظهور نظام قضائي جديد قائم على أسس وقواعد وتشريعات واحكام قضائية في ظل عصر المعلوماتية والتقنية الرقمية، إذ ظهر كنتيجة حتمية خاصة أمام بطئ العدالة التقليدية وعبئ تكاليفها المالية مما أثقل كاهل المتقاضين، ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة لحل هذه المشاكل والحرص على إتباع آلية التقاضي عن بعد، نظرا لما يتميز به من سرعة الفصل في القضايا وتقليل الجهد والوقت وتحسين جودة العمل القضائي، ونظرا لأهمية الموضوع تبنت معظم التشريعات الدولية والداخلية هذا النظام ضمن منظومتها القضائية، و في هذا السياق نجد أن المشرع الجزائري هو الآخر أعلن مساهمته في تطوير وعصرنه قطاع العدالة وواكب هذه التطورات والمستجدات من خلال قانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة وتعديل قانون الاجراءات الجزائية بموجب الأمر 04-20.

ومن ثمة نهدف من خلال هذه الدراسة الى معرفة ماهية نظام التقاضي الإلكتروني وإبراز مختلف التحديات والصعوبات التي تعترض تطبيقه.

الكلمات المفتاحية: تقاضي عن بعد، عصر المعلوماتية، تحديات، نظام قضائي.

Abstract:

Technological development and the digital revolution that the world is experiencing have affected all areas of life, including the judicial system, through the emergence of a new judicial system based on foundations, rules, legislation and judicial rulings in the light of the age of information and digital technology. The financial situation has burdened the litigants, hence the urgent need to solve these problems and ensure that the litigation mechanism is followed remotely, due to its speed of adjudication of cases, reducing effort and time and improving the quality of judicial work, and given the importance of the subject, most international and internal legislation adopted this system within its judicial system, and in this context, we find that the Algerian legislator also announced his contribution to the development and modernization of the justice sector and kept pace with these developments and developments through Law 03-15 related to the modernization of justice and the amendment of the Code of Criminal Procedure pursuant to Order 04-20.

Hence, we aim through this study to know the nature of the electronic litigation system and to highlight the various challenges and difficulties in its application.

key words*:*remote litigation, information age, challenges, judicial system.

مقدّمة:

تعد تكنولوجيات المعلومات بأدواتها المتطورة ذات أهمية بالغة فلم يؤثر شيء في الحياة الإنسانية منذ الثورة الصناعية مثلما أثرت فيها التكنولوجيا المعلومات والتي

أصبحت لا غنى عنها في حياة الشعوب والمؤسسات والدول، والكم الهائل الذي ينتقل بسهولة ما بين الدول عبر أجهزة الحاسوب والبرمجيات ووسائل الإتصال، وقد تولد عن هذه الثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات العددي من التطبيقات التي اثرت مباشرة على عدد من الميادين الإجتماعية والإقتصادية خاصة ومنها ظهور التجارة والحكومة الإلكترونية والتعليم عن بعد وكان من آثارها التقاضي الإلكتروني ضرورة ملحة وحتمية لمواكبة عصرنة ورقمنة قطاع العدالة .

عرفت الجزائر ما يسمى برقمنة قطاع العدالة الذي يعتبر أحد نتائج برنامج عصرنة العدالة إذ أقر المشرع الجزائري هذه الرقمنة بموجب القانون 15-03[1]المتعلق بعصرنة العدالة، وتعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2020 بموجب الأمر 20-04.[2]

إن نص المشرع الجزائري على رقمنة مرفق القضاء، خاصة ما تعلق بالتقاضي الإلكتروني، هو تكريسا لمزيد من الضمانات المتجسدة في سرعة معالجة الملفات والفصل فيها، وتبسيط إجراءات التقاضي وسهيل اللجوء للقضاء، غير أن في الواقع يواجه جملة من المعيقات القانونية الإدارية والتقنية لأول استعمال تطبيق للمحاكمة عن بعد في الماد الجزائية خاصة سنة 2020 خاصة المحاكمات الجزائية للمتهمين رهن الحبس الإحتياطي المتواجدين في مؤسسات إعادة التربية.

وإنطلاقا من المكانة الهامة والمتميزة التي يحتلها التقاضي الإلكتروني في قطاع العدالة تتجلى إشكالية هذه الدراسة ف ما يلي: ما مدى فعالية التقاضي الإلكتروني في تحسين الأداء القضائي في ظل التحديات والصعوبات التي تعترض تطبيقه في نظام التقاضي الجزائري؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسم موضوع المداخلة إلى:تبيان مفهوم نظام التقاضي الإلكتروني (مبحث أول) وهذا بالتطرق لتعريف نظام التقاضي الإلكتروني وتعداد خصائصه، أما المبحث الثاني خصصناه لأهم الصعوبات والمعيقات التي تعترض تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني التقنية منها والقانونية الإدارية.

المبحث الأول:مفهوم نظام التقاضي الإلكتروني.

يعد مصطلح التقاضي الإلكتروني نتاج التطور في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذا ظهور مصطلح الإدارة الإلكترونية والتي تعني الإنتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص من شكلها الورقي إلى شكلها الإلكتروني عبر الأنترنت فهي عبارة عن تطوير لأداء أجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الإدارية أو القضائية، ولعرفة ماهية التقاضي الإلكتروني وجب التطرق إلى تعريف (مطلب أول) وبيان خصائصه (مطلب ثان).

المطلب الأول:تعريف نظام التقاضي الإلكتروني.

لقد تطرق الفقه إلى إعطاء العديد من التعاريف بتقنية التقاضي الإلكتروني ولعل أهم هذه التعاريف "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات ".[3]

وعرفه جانب آخر من الفقه بأنه: "سلطة بمجموعة متخصصة من القضاة بنظر في الدعوى مباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد على منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الأنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى الفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول للفصل سريع بالدعاوى وتسهيل على المتقاضين".[4]

وعرفه الفقيه يوسف سيد سيد عوض على أنه: " الحصول على صور الحماية القضائية عبر إستخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تتضمن برقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية".[5]

ومن ذلك يمكن القول إنه يقصد بالتقاضي الإلكتروني استخدام وسائل الإتصالات الحديثة في التقاضي للإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير التقاضي، وإن هذه الإستفادة قد تكون جزئية، وهو ما يطلق عليه التقاضي بوسائل إلكترونية أو المحكمة بوسائل إلكترونية أو المحكمة الافتراضية، وهي تعن الإنتقال من تقديم خدمات التقاضي والمعاملات بشكلها الروتيني إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت .[6]

كما عرفه جانب من الفقه، على أنه الحصول على صور الحماية القضائية، عبر إستخدام لوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية .[7]

والواضح من هذه التعاريف أن التقاضي الإلكتروني يسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم المستندات القانونية من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالقضية والتي تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة، ويسمح للمحاكم بأداء وظيفتها بطريقة أكثر فعالية كما يوفر هذا النظام إمكانية إستلام المستندات في أي وقت يوميا حتى في أيام الإجازات والعطل الرسمية.

المطلب الثاني:خصائص التقاضي الإلكتروني.

يتميز التقاضي الإلكتروني أو ما يعرف بالتقاضي عن بعد عن التقاضي التقليدي بجملة من الخصائص نذكر أهمها:

أ- اختفاء الوثائق الورقية وظهور الوثائق الإلكترونية:

يعد حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية من أهم الخصائص التقاضي الإلكتروني وهذا للإعتبارات التالية:[8]

- خلق مجتمع المعاملات اللاورقية بعدم وجود أية وثائق ورقية متبادلة في إجراء المعاملات إذ أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي تتم إلكترونيا دون استخدام أي أوراق.
- تعتبر الوثائق الإلكترونية أكثر مصداقية وأسهل في إكتشاف أي تحويل أو تغيير فيها إلى جانب سهولة الإطلاع عليها وهذا راجع لإرتفاع مستوى أمن السجلات المحكمة والذي يؤدي إلى قلة فقد الملفات.
- رفع الكفاءة وتخفيض التكاليف عن طريق التقليل من عملية تداول وتخزين الملفات الورقية لدعاوى في المحاكم.

ب- تسليم المستندات والعرائض إلكترونيا عبر شبكة الاتصال:

نقل الوثائق على الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي وهذا عن طريق إرسال ملف أو برنامج إلى جهاز كمبيوتر آخر وهو يختلف عن التحميل عن بعد .[9]

ج استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي:

لا يختلف التقاضي الإلكتروني عن التقاضي التقليدي من حيث الموضوع أو الأطراف ولكنه يختلف فقط من حيث طريقة تنفيذه وهذا بإستخدام الوسائط الإلكترونية وهو جهاز الحاسوب المتصل بشبكات الإتصال الخارجي .[10]

كما يؤدي استخدام الوسائط الإلكترونية إلى تخفيض التكاليف، من خلال الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات، ما يغني عن وجوب توفير الموارد البشرية والمادية بنفس الشكل المكثف الذي يعرفه العمل التقليدي، وربحا للوقت والجهد على القضاة والمتقاضين، وأعوان العدالة وتحقيق أكبر قدر من شفافية في العمل القضائي والأعمال الإدارية المرتبطة به للحد من البيروقراطية في القطاع والرفع من مستوى أداء المورد البشري فيه.[11]

د السرعة في إنجاز إجراءات التقاضي:

تكمن سرعة انجاز إجراءات التقاضي في عملية إرسال واستلام المستندات والمذكرات دون الحاجة لإنتقال أطراف الدعوى لمقر المحكمة أو المجلس[12]، إذ أن عملية التقاضي عبر الأنترنت تساهم بشكل كبير في إتمام إجراءات التقاضي بين الطرفين[13]، والمساهمة في تخفيف العبء على المتقاضين والأجهزة القضائية.[14]

ه- من حيث سداد مصاريف الدعوى:

حلت وسيلة الدفع الالكتروني محل الدفع النقدي العادي نتيجة التطور التكنولوجي لسداد مصاريف الدعوى وعلى اختلاف وسائلها فهي تعتبر أنجع طريقة للسداد، فمنها ما يتم عبر البطاقات البنكية، الشيك الالكتروني، البطاقات المغناطيسية ...[15]

و- جودة الخدمات المقدمة لجمهور المتقاضين:

تكمن مميزات التقاضي الإلكتروني في التقليل من مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم ومن رفع جودة الخدمة المقدمة إلى جمهور المتقاضين وتخفيض مساحة أماكن تخزين الملفات في المحاكم، ورفع فاعلية دورة العمل واطلاع أفضل للجمهور وإمكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم .[16]

ي- الانتقال من نظام الإثبات التقليدي إلى نظام الإثبات الإلكتروني:

يعتبر الإثبات الإلكتروني من أهم وسائل القضاء الإلكتروني إذ لا يقتصر استخدام الوسائل الإلكترونية على إرسال واستقبال المستندات والاطلاع عليها وسداد الرسوم القضائية، وإنما تستخدم هذه الوسائل في إثبات الإجراءات أمام القضاء الإلكتروني، ونتيجة تطور الوسائل التكنولوجية ظهرت أدلة إثبات جديدة حيث أصبح يعتد بالكتابة الإلكترونية والتوقيع والتصديق الإلكترونية في لرال القضاء الإلكتروني، إذ يتم إثبات المستند الإلكتروني الذي يعد المرجع القانوني لأطراف الدعوى والذي يتضمن ما اتفقوا عليه من التزامات عن طريق التوقيع الإلكتروني هذا الأخير هو عبارة عن مجموعة بيانات تتخذ شكل الحروف أو الأرقام أو الرموز... بحيث تسمح بتحديد هوية الشخص الموقع وتميزه عن غيره مما يضفي حجية على هذا المستند.[17]

المبحث الثاني:صعوبات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني

نظرا للمزايا التي جاء بها نظام التقاضي الإلكتروني من سرعة في الاجراءات القضائية ، حيث يقوم بتحويل الإجراءات الإعتيادية الورقية إلى إجراءات إلكترونية ، كما يقوم هذا النظام على فكرة التخلي عن استعمال الوثائق الورقية في الإجراءات والمراسلات بين أطراف التقاضي كافة، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة البت في الدعاوى من جهة، كما وفر الكثير من الجهد و والوقت على المتقاضين، إلا أنه ورغم أهمية النظام القضائي الإلكتروني، إلا أن هنالك صعوبات تعترض التطبيق الشامل لهذا النظام خاصة ما قد يعترض هذا الاخير من انتشار الفيروسات على الأجهزة الإلكترونية، التي تؤدي إلى تدمير محتويات برامج الحاسوب، أو تعرضه لعمليات القرصنة الإلكترونية، والتي لها مخاطر كبيرة على البيانات والمستندات المخزنة على شبكة الإنترنت والمتعلقة بالدعوى المنظور فيها أمام القضاء بالإضافة إلى صعوبات متعلقة بضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية ومظاهر الامية الإلكترونية و ندرة الثقافة الإلكترونية لدى العديد من المواطنين فهي تشكل عائقا أمام التطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني، إذ تعتبر من الامور التي تعرقل الاندماج في مجتمع المعلوماتية، وتحد من الاستخدام الأمثل لآليات التقاضي الإلكتروني، إلا أن ذلك يتم معالجته من خلال سعي الدولة إلى تحديد هذا القطاع في نظام الحكومة الإلكترونية وتطويره، وهذه الصعوبات الأخيرة هي في طبيعتها تتعلق بصعوبات قانونية وإدارية تعيق تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، في ظل عدم مرونة التشريعات والذي يصاحبه

عدم المرونة في تفسير القواعد القانونية التقليدية لمسايرة مستجدات الحياة العصرية والأنماط القانونية الحديثة عبر شبكة الأنترنت . وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث الى صعوبات تقنية (مطلب أول) وصعوبات قانونية وإدارية(مطلب ثان).

المطلب الأول:الصعوبات التقنية.

قد يواجه التقاضي عن بعد مجموعة من الصعوبات التقنية، التي تعترض مسيرة تطور اجراءات التقاضي ويمكن اجمالها بالنقاط التالية :

1. ضعف انتشار الانترنت في المناطق النائية، مما يكون سببا رئيسيا في عدم رفع الدعوى الكترونيا.
2. ظهور أعمال القرصنة على أجهزه الحاسوب ومحاولات اختراق المواقع الالكترونية بشبكة الانترنت من قبل المتطفلين أو المخربين. إما لتحقيق أهداف معينة أو للتطفل والتخريب، ومن صور التعدي نجد التزوير المعلوماتي للمستندات والبيانات، الحصول على معلومات سرية تخص المتقاضين والتلاعب بها.[18]
3. انتشار الفيروسات على الأجهزة الالكترونية، التي تؤدي إلى تدمير محتويات برامج الحاسوب
4. وجود الأمية المعلوماتية، والتفاوت التقني الهائل بين الدول المتقدمة والنامية.
5. ضعف البنية التحتية لقطاع الإتصالات الإلكترونية في الدول النامية، مع شعور هذه الدولة بأن المعاملات الإلكترونية خطر يواجه اقتصاداتها، مما يؤدي إلى قلة عدد المستخدمين لهذه التقنيات وزيادة تكلفة استخدامها.[19]

ضعف الإلمام باللغات الأجنبية الى جانب ضعف الثقة والامان بشبكة الأنترنت، للتأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع الإلكتروني عبر الوسائط الإلكترونية.

وبالتالي تعتبر هذه العوائق التقنية أهم وأكبر تحدي يواجه تطبيق التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري، فالجزائر تعرف تذبذبا كبيرا في خدمات الأنترنيت، وانقطاعها، ما يحمل تأثيرا مباشرا على التقاضي الإلكتروني، ويؤدي لعرقلته، ما يحمل بالتبعية آثارا عكسية على الخدمة العمومية، فبدل أن يصبح التقاضي الإلكتروني آلية لتقديم خدمة نوعية وسريعة، يصبح عائقا يعرقل العمل القضائي خاصة لما يستحيل إجراء المحاكمة المرئية.[20]

ولتفادي هذه الخروقات والعقبات غلب على سلطات كل دولة تريد تبني نظام التقاضي الإلكتروني أولا أن تجهيز البنية التحتية والأساسية التي يقوم عليها هذا النظام وخاصة في مجال الإتصالات، وإتاحتها للجميع بالقدرة نفسها، إلى جانب هذا لابد من اتخاذ تدابير وإجراءات تعطل عملية التعدي على البيانات والمعلومات بما يضمن سريتها وأمنها، بالإعتماد على تقنيات التشفير الإلكتروني للمعلومات والمواقع الإلكترونية.

المطلب الثاني:الصعوبات القانونية والإدارية

إن التطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري، ورغم التطور الذي صار يشهده مؤخرا، إلا أنه يواجه تحديات تعيقه، وتعترض مسيرة تطور العملية القضائية من حيث تطبيق اجراءاتها بوسائل التقنية العلمية الحديثة هي القانونية والادارية والتي نوجزها كالتالي :

تتمثل الصعوبات التشريعية في عدم وجود تشريعات كافية من قوانين وطنية ومعاهدات دولية تنظم أحكام التقاضي عن بعد ،وآلية تطبيق إجراءاته، والأحكام التي يصدرها، وكيفية تنفيذها وهذا ما يحتاج إلى إعادة النظر في جل القوانين إما بتعديلها أو استحداث قواعد أخرى[21] ، ففي الجزائر رغم سعي المشرع الجزائري ووزارة العدل الجزائرية لتكريس نظام تشريعي وتنظيمي يعنى بالتقاضي الإلكتروني ومحاولة تجسيده واقعا، إلا أن هذه المساعي لا تحقق النتائج المرجوة في ظل قصور التنظيم القانوني الخاص به، ما يجعله يطرح إشكالات تتمثل أولها في:

أ- فيما يتعلق بالإثبات والتوقيع الإلكترونيين: حيث يرتبط نظام الإثبات بالتقاضي عموما ارتباطا وثيقا، فلا مجال للمطالبة القضائية بحق غير قابل للإثبات، ونظرا لهذه الأهمية، عمل المشرع الجزائري على تطوير هذا الإثبات، ومواكبته للنهضة الإلكترونية، وقد تحقق ذلك بصدور القانون 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، والذي ساوى بموجبه المشرع الجزائري بين التوقيع التقليدي والتوقيع الإلكتروني من حيث القوة الثبوتية، غير أن هذا القانون تؤخذ عليه بعض النقائص أهمها أن المشرع الجزائري لم يحدد مجال تطبيقه، فلم يبين المعاملات التي يقبل فيها التوقيع ويسري عليها القانون، والمعاملات المستثناة منه، كما أن تذبذب استخدام التوقيع الإلكتروني، يؤثر بشكل غير مباشر على التقاضي الالكتروني، ذلك أن التوقيع الإلكتروني من شأنه أن يؤدي دورا هاما في الإثبات القضائي.[22]

ونشير في هذه النقطة أيضا أنه تثار مشكلة اقتناع القاضي بالأدلة الإلكترونية المقدمة له ومدى اعتباره للرسالة الآلية المرسلة إليه دليلا كافيا للحكم في القضية، فالمشكلة التي يثيرها الدليل الإلكتروني ليست في إمكانية قبوله كوسيلة إثبات أم لا فقط بل في ضمان مصداقيته وتعبيره عن الحقيقة القضائية، إذ كيف يمكن للقاضي الاحتكام إلى وجدان الحاسب الالي وما يقوم به من تحليل للبيانات المخزنة لإعطاء الحكم.[23]

ب. فيما يتعلق التعاقد، والدفع الإلكترونيين: نظم المشرع الجزائري العقد الالكتروني من خلال قانون 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية حيث كرس العديد من الضمانات، وحقق الأمن القانوني لكلا الطرفين، وهذا ما ساعد القضاء في الإثبات، غير أن ما يلاحظ على هذا القانون هو إغفاله لعدة جوانب في التجارة الالكترونية لاسيما فيما يتعلق بفرض الحماية الكافية للمتعاقدين بالطريقة الالكتروني.[24]

بالإضافة إلى العوائق التي يثيرها التقاضي عن بعد هو أن رفع الدعوى عن بعد يتطلب ميزانيات ضخمة لأنشاء البنى التحتية بكافة مستلزماتها من أجهزه ومعدات وشبكات، بالإضافة إلى ذلك تطوير الموارد البشرية من خلال عملية تدريب وتأهيل

موظفي المحكمة، والتي تمثل هذه الحالة إزعاجا كبيرا لهم فيما يخص قدراتهم في التعامل مع هذه التقنية الحديثة.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن تقنية التقاضي الإلكتروني قد ساهمت في تسهيل إجراءات التقاضي ومواكبة مستجدات العصر، وهذا ليس فقط على الأطراف المتداعية ، بل ايضا على منظومة القضاء بشكل عام خاصة في مجال التخلي عن الدعامة الورقية، ونظرا إلى أهمية هذا النظام القضائي، فقد بحثت هذه الدراسة في الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني، حيث تم الحديث في ماهية التقاضي الإلكتروني من خلا بيان مفهومه وأهميته في تطوير مرفق القضاء، ومن ثم التطرق إلى لدراسة التحديات التي يواجهها التقاضي الإلكتروني، من خلال تفصيل العوائق القانونية والمادية التي تحول دون التطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني ولقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات :

- **النتائج :**

- يعتبر التقاضي الإلكتروني عبارة تنظيم تقني معلوماتي ثنائي الوجود بين مبنى المحكمة أو الجهاز القضائي وبين شبكة الربط الدولية، يتيح بذلك للخصوم تسجيل دعواهم وحضور الجلسات حضورا افتراضيا عن طريق وسائل الاتصال الإلكترونية، ومتابعة مجريات الدعوى من مرحلة تسجيلها إلى غاية الحكم فيها.
- يتميز التقاضي بمجموعة من الخصائص والمميزات.
- أن التطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري تحده بعض المعيقات منها ما هو مادي يتعلق بنقص الوسائل التقنية، ومنها ما هو قانوني يتعلق بالقصور التشريعي في ضبط ميكانيزمات التقاضي الالكتروني، وحتى القصور في تنظيم النظم القانونية المرتبطة به كالتوقيع، والتعاقد الإلكتروني.

- **التوصيات :**

- لا بد من العمل على إدخال تطبيقات التقاضي الالكتروني وتعميمه على القضاء الجزائري
- العمل على بناء قاعدة إلكترونية قضائية من خلال رفع وتسجيل الدعاوى وتسديد رسوم الدعاوى بواسطة إحدى وسائل الدفع الالكترونية.
- نأمل من المشرع إعادة النظر في المنظومة التشريعية من خلال إصدار قوانين جديدة تنظم فكرة التقاضي الإلكتروني.
- لا بد من خلق الوعي في المجتمع الجزائري وتعريفهم بمزايا هذا النظام وما يحققه من عدالة ناجزة وهذا من خلال نشر مطويات ومطبوعات تشرح هذه التقنية.

المراجع:

القوانين والأوامر:

- قانون 15-03، المؤرخ في 01 نوفمبر 2015،المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 مؤرخة في 10 فيفري2015.
- أمر رقم 20-04 مؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق 30 أوت سنة 2020، يعدل ويتممالأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 51، الصادرة في 31 أوت 2020.

المؤلفات:

- أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني، استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي-دراسة مقارنة-، دار الجامعةالجديدة، 2014.
- خالد حسن أحمد لطفي، الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020.

المقالات:

- بن عيرد عبد الغني، ضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6العـــدد 2 ،2021.
- بن عيرد عبد الغني، ضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6 العـــدد: 2 ،2021.
- ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المجلد الخامس العدد الثاني جوان، 2019.
- حايطي فاطيمة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 1 عدد 2021،7.
- حايطي فاطيمة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة،المجلد 1العدد 2021،7.
- عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة وهران 2، العدد الثالث عشر، فيفري 2016.
- نصيف جاسم محمد الكرعاوي، هادي حسين عبد علي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للدراسات القانونية والسياسية، جامعة بابل العراق، المجلد 8 العدد 1 ،2016.

*المؤلف المرسل.

1-القانون 15-03، المؤرخ في 01 نوفمبر 2015،المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 مؤرخة في 10 فيفري2015.

2- الأمر رقم 20-04 مؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق 30 أوت سنة 2020، يعدل ويتمماالأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 51، الصادرة في 31 أوت 2020.

3- حايطي فاطيمة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 1 عدد 2021،7، ص 138.

4- ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المجلد الخامس/ العدد الثاني جوان، 2019، ص 123.

5- حايطي فاطيمة، مرجع سابق، ص 138.

6- أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني، استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي-دراسة مقارنة-، دار الجامعةالجديدة، 2014ن ص 17.

7- ترجمان نسيمة، مرجع سابق، ص 123.

8- المرجع نفسه، ص 124

9- عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة وهران 2، العدد الثالث عشر، فيفري 2016، ص 217.

10- عصماني ليلى، مرجع سابق، ص 218.

11- بن عيرد عبد الغني، ضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6 / العـــدد: 2 ،2021، ص ص 15-16.

12- حايطي فاطيمة، مرجع سابق، ص 138.

13- ترجمان نسيمة، مرجع سابق، ص 125.

14- بن عيرد عبد الغني، ضياف هاجر، مرجع سابق، ص 15.

15- حايطي فاطيمة،مرجع سابق، ص 139.

16- د. أحمد هندي، مرجع سابق، ص 29.

17- حايطي فاطيمة، مرجع سابق، ص 139.

18 حايطي فاطيمة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة،المجلد 1 عدد 2021،7، ص 145.

19 نصيف جاسم محمد الكرعاوي، هادي حسين عبد علي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للدراسات القانونية والسياسية، جامعة بابل العراق، المجلد 8، العدد 1 ،2016، ص96.

20 بن عيرد عبد الغني، ضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6 / العـــدد: 2 ،2021، ص 23.

21 حياطي فاطمة، المرجع السابق، ص 144.

22 بن عيرد عبد الغني، ضياف هاجر، المرجع السابق، ص 21.

23 خالد حسن أحمد لطفي، الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020، ص211.

24 بن عيرد عبد الغني، ضياف هاجر، المرجع السابق، ص 21.